السلطـة الوطنية الفلسطينيـة
وزارة شؤون المرأة
الإدارة العامة للتخطيط والسياسات

Palestinian National Authority
Ministry Of Women's Affairs
Directorate for Planning and Policy

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف الثالث من أهداف الألفية

إعداد
أمين عاصي
سامي سحويل

وزارة شؤون المرأة
فلسطين المحتلة

آذار 2010

جاء في النقطة 20:

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولحفز التنمية المستدامة فعلا.

في حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد، جاء:

مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. (البند 60 (ب)).

إن اهتمامنا بهذه القرارات ينبع بالأساس من أهداف هذا التقرير، حيث يهدف إلى متابعة سير تقدم الهدف الثالث، من أهداف التنمية الألفية، المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

سنعتمد في كتابتنا في هذا التقرير كمرجعية، على ثلاث كلمات أساسية جاءت في الإعلان، وهي:

الكرامة الإنسانية، والمساواة، والعدل

المنهجية:

خلفية التقرير:

جاءت فكرة إعداد تقرير حول الهدف الثالث، بعد التوصيات التي طرحت بضرورة أن يكتب التقرير من قبل المؤسسات الحكومية المعنية. جراء ذلك تعمل وزارة التخطيط والتنمية الإدارية على كتابة التقرير الوطني لسير العمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2010. ذلك بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالموضوع. حيث تم توزيع كتابة تقارير الأهداف على المؤسسات المعنية، وقد كان لوزارة شؤون المرأة الهدف الثالث كونها المؤسسة الحكومية ذات العلاقة بهذا الهدف.

الهدف من التقرير:

يهدف هذا التقرير إلى متابعة سير تقدم العمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بالهدف الثالث، المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وسيركز على:

1. متابعة تقدم سير العمل للمؤشرات الخاصة بالهدف الثالث، من عام 2000 وحتى عام 2009.

2. تقييم سير تقدم العمل للمؤشرات الخاصة بالهدف الثالث، من عام 2000 وحتى عام 2009.

أهمية التقرير:

تنبع أهمية هذا التقرير من مراقبة وتقييم التقدم الحاصل على أساس المساواة بين الجنسين، وذلك لتعزيز التمكين الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي. إذ سيساعد هذا التقرير على معرفة أين نحن الآن من العام 2015، الذي سيكون الأخير لإعلان الألفية.

الاسئلة:

سيجيب التقرير على مجموعة من الأسئلة حتى يتم تحقيق الأهداف من التقرير، أهمها:

1. ما هو الهدف الثالث، وما هي مؤشراته؟
2. ما هي المصطلحات المستخدمة، وتعريفها؟
3. أين كنا؟، وأين نحن الآن؟، وأين سنصل؟.
4. ما هي الفرص التي ساهمت وتساهم نحو تحقيق الهدف إلى الألفية؟
5. ما هي المعيقات، والصعوبات والتحديات التي ساهمت، وتساهم في الإعاقة نحو الوصول للهدف؟
6. ما هي التوصيات التي من الممكن أن نخرج بها لتعزيز الوصول نحو الهدف؟.

منهجية التقرير:

ينطلق التقرير من افتراض مؤداه:

1. أن الوصول لتمكين قوي للمرأة الفلسطينية، يتطلب ذلك تمكينا اجتماعيا قويا (على سبيل المثال و ليس للحصر التعليم)، يؤدي إلى تمكين اقتصادي قوي، وصولاً لتمكين سياسي.
2. مبادرات التمكين الاجتماعي للمرأة الفلسطينية، لم تمنحها الوصول إلى التمكين الاقتصادي والسياسي.

الآلية المستخدمة لإعداد هذا التقرير:

1. جمع و تحليل البيانات الإحصائية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كونه الرقم الوطني.
2. سيتم رفع التقرير من وزارة شؤون المرأة، إلى وزارة التخطيط والتنمية الإدارية.

الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة

الغاية: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وإزالته من جميع مراحل التعليم في الربع الرابع عام 2015.

المؤشرات:

نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الأساسي، والثانوي، والعالي.

حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي.

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

في المفهوم:

اخذ مفهوم المساواة بين الجنسين ينفذ في بلدان إقليم الشرق الأدنى، بعد إقرارها في عام 1995 لخطة عمل بكين حول المرأة، الذي يتناول أدوار وعلاقات الرجل والمرأة في السياق الاجتماعي والثقافي، المستجد لكل بلد في صياغة السياسات والبرامج والمشروعات. هذا يتضمن التأكد من أن تحليل مختلف الأدوار والحقوق والاحتياجات والأولويات لكل من المرأة والرجل يمثل محورا أساسيا في صياغة جميع التدخلات الإنمائية، وأنه قد تم تحديد الإجراءات الملائمة لمعالجة فجوات المساواة بين الجنسين(المؤتمر الإقليمي، الدوحة ،2004).

مفهوم التمكين Empowerment

التمكين: مفهوم حديث ، بدأ في الظهور في التسعينات من القرن العشرين ويكثر استعماله في سياسات المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية في برامجها ، وهو مفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة والتنمية ويمكن القول بأن التمكين والمشاركة هما وجهان لعملة واحدة . وتستلزم المشاركة الفاعلة تنمية المرأة وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها. وتكمن مصادر هذه القوة في المعرفة والثقة بالنفس وقدراتها والعمل ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردي، وهو إحدى المرتكزات الأساسية التي استندت إليها وزارة شؤون المرأة ودفعت باتجاهها على الصعيد الحكومي وعلى صعيد المؤسسات ويمكن

تعريف التمكين بشكل عام تعزيز القدرات والارتقاء بواقع المرأة الفلسطينية لمعرفة حقوقها وواجباتها، وتوفير الوسائل المادية والثقافية والمعنوية والتعليمية لتتمكن المرأة من المشاركة في اتخاذ القرار.(الموقع الالكتروني[3])

التمكين الاجتماعي: يشير المفهوم إلى تعزيز القدرات والارتقاء بواقع المرأة الفلسطينية لمعرفة حقوقها وواجباتها، وشعورها بذاتها، وقدرتها على اتخاذ قراراتها داخل العائلة، ومدى مشتركتها ومساهمتها بالمؤسسات المحلية والمواقع التي تشغلها، بالإضافة لقرارها داخل الأسرة والمجتمع(الموقع الالكتروني[4]).

التمكين الاقتصادي: زيادة قدرة المرأة بشكل أفراد أو جماعات على تحديد خياراتها بفاعلية وذلك من خلال الوصول للمعلومات، والمشاركة بفاعلية، وشعورها باستقلاليتها، ومشاركتها بسوق العمل، وعدم وجود اختلافات بين الدخل و الرواتب، وكذلك مشاركة إفراد الأسرة في الأعمال غير مدفوعة الأجر داخل العائلة.

التمكين السياسي: بأنه عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا. ليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه ، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية المتنفذة(الموقع الالكتروني[5]) .

الواقع: المؤشرات

أولاً: التعليم

يعتبر التعليم من أهم الميزات النسبية للاستثمار الفلسطيني، ونظرا لندرة الموارد الاقتصادية الفلسطينية، وتأثير الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني، شكل التعليم الأولوية الأساسية للعائلة الفلسطينية[6]. يعتبر التعليم من الحقوق التي أقرت بها جميع المواثيق،

[3] isegs.com/forum/showthread
[4] www.amanjordan.org/a/
[5] www.ahewar.org/debat/show.art

[6] اغبيكان، د.فارسين: التعليم والثقافة والتنمية البشرية، يوم دراسي حول السكان و التنمية، وزارة التخطيط، 25 نيسان 2006

والأعراف والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وزارة التربية والتعليم العالي كانت أكدت على ذلك ضمن خططها (1996–1998) و(1999–2003)، حيث رفعت خلاله شعار التعليم حق إنساني، معتبرة إياه من حقوق المواطنة، وأدرجته السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن أجندتها[7].

كان لزاما على الدولة الاهتمام بالتعليم لكلا الجنسين دون تمييز، للوصول إلى مجتمع ذات بعد تنموي، إذ وفرت السلطة كل الإمكانيات التي تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين، كبناء المدارس، وإلزامية التعليم الأساسي، ورفع نسبة الوعي لدى الأسر بأهمية التعليم. حيث تشير البيانات الإحصائية أن نسبة البنات إلى البنين متقاربة في التعليم الأساسي، ونسبة البنات هي أعلى من نسبة البنين في التعليم الثانوي، كما يوضح ذلك الشكل رقم (1).

شكل بياني رقم (1):

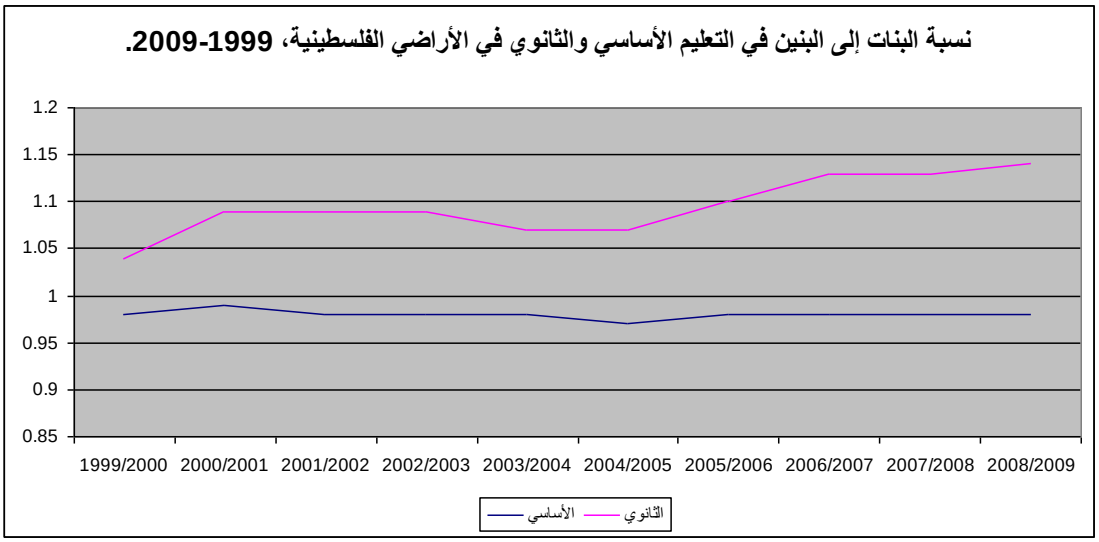

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني...

يظهر الشكل أن المساواة في التعليم الأساسي تقترب شيئاً فشيئاً بين البنات والبنين، أما في التعليم الثانوي فأن نسبة البنات ترتفع بوتيرة متسارعة عن البنين. هذا جيد، لكن السؤال الآن: بما أن نسبة الجنس في المجتمع الفلسطيني هي 103 رجل مقابل 100 امرأة، بمعنى أن نسبة الذكور أعلى، لماذا أذن نسبة الإناث في التعليم الثانوي أعلى؟ أحد الأسباب المفسرة لذلك: أن الوضع الاقتصادي يتردى بصورة غير معقولة، مما يجعل الذكور الخروج من المدرسة للمساهمة في إعالة الأسرة.

[7] أبو عواد، نداء: التعليم والنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية من 1994–1999، معهد دراسات المرأة، ط1 2003.

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، نلاحظ أن نسبة البنات هي أعلى من نسبة البنات في قطاع غزة، كما يوضح الجدول رقم (1) و(2).

جدول رقم (1): نسبة البنات إلى البنين في التعليم الأساسي، حسب المنطقة، (للاعوام 1999-2009)

العام الدراسي	الضفة الغربية	قطاع غزة
2000/1999	0.98	0.98
2001/2000	0.99	0.99
2002/2001	0.98	0.99
2003/2002	0.98	0.98
2004/2003	0.98	0.98
2005/2004	0.98	0.96
2006/2005	0.99	0.98
2007/2006	0.99	0.97
2008/2007	0.99	0.98
2009/2008	0.99	0.97

المصدر:....

يبين الجدول أن نسبة التحاق البنات في الضفة الغربية في المرحلة الأساسية، هي أعلى من نسبة البنات في قطاع غزة، ففي حين نسبة البنات ترتفع تدريجيا نحو المساواة مع الذكور، نلاحظ أن نسبة البنات في قطاع غزة متأرجحة، إذا بقيت كذلك من الصعب الوصول في العام 2015 نحو المساواة مع الذكور في المرحلة الأساسية.

جدول رقم (2): نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي، حسب المنطقة،(للاعوام 1999-2009)

العام الدراسي	الضفة الغربية	قطاع غزة
2000/1999	1.09	0.98
2001/2000	1.12	1.04
2002/2001	1.11	1.04
2003/2002	1.12	1.05
2004/2003	1.09	1.03
2005/2004	1.10	1.04
2006/2005	1.13	1.06
2007/2006	1.15	1.09
2008/2007	1.17	1.09
2009/2008	1.19	1.06

المصدر:.....

تظهر البيانات في الجدول أن نسبة التحاق الإناث في المرحلة الثانوية في الضفة الغربية، هي أعلى منها في قطاع غزة، وكلتاهما أعلى من نسب الذكور. هذه البيانات لها دلائل كثيرة، إذ احد الأسباب المفسرة لارتفاع نسبة الإناث عن الذكور، هو انخفاض الزواج المبكر للإناث لأقل من 18 عام، حيث انخفض من 33% في العام 2002، إلى 25% عام 2009. إضافة لأسباب أخرى تتعلق بدرجة التغير الثقافي لدى الأسر الفلسطينية، بأهمية تعليم الفتيات. هذا الارتفاع في التحاق الإناث على الذكور في المرحلة الثانوية، انعكس على نسب الالتحاق في التعليم العالي، كما يتضح ذلك من الشكل رقم (2).

شكل رقم (2):

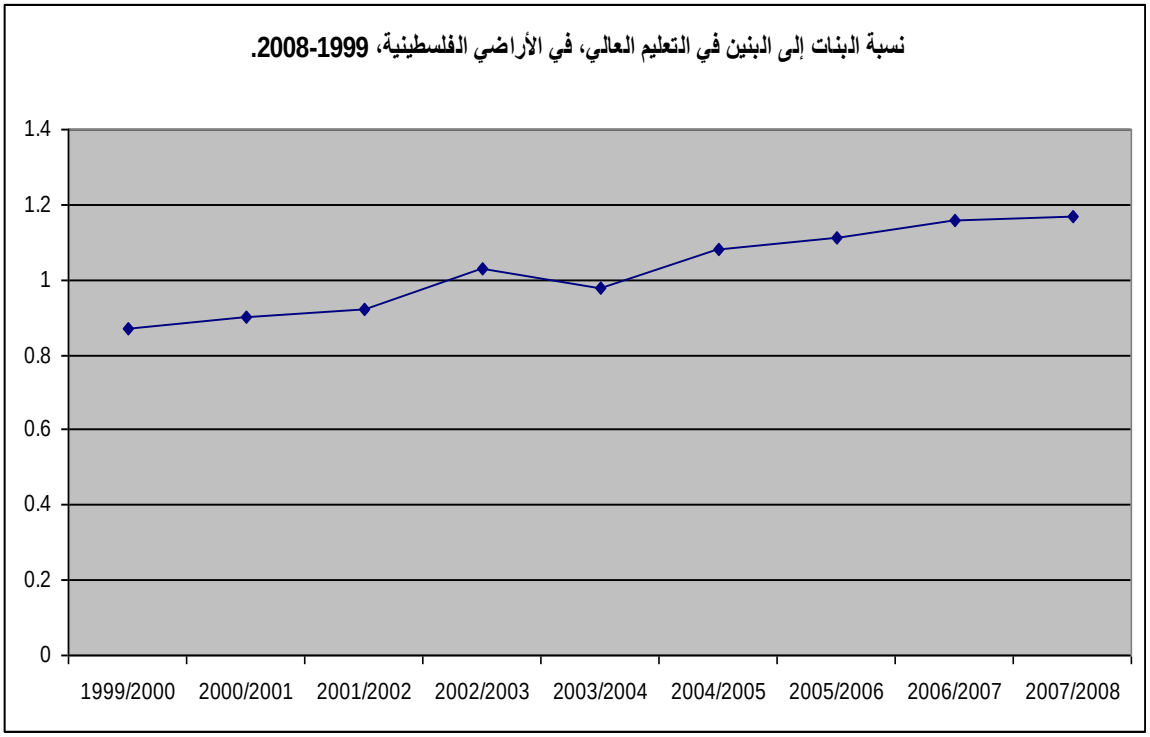

المصدر:.....

ترتفع نسبة الإناث عن الذكور في التعليم العالي بصورة مستمرة، بمعنى أن الإناث لها توجه نحو التعليم العالي أكثر من الذكور. لكن السؤال في أي من التخصصات، وأي من الكليات.

التعليق:

تظهر مؤشرات التعليم، أن الغاية التي نسعى أليها في المساواة بين الجنسين، قد تحققت كميا، لكن يبقى أن نفحص ذلك نوعيا، بمعنى أين تدرس البنات، وأين يدرس البنين للحصول على شهادة الدراسات العليا، هل في أوروبا، أو أمريكا، أو أي من الدول العربية؟

ما هي المنح المخصصة لكل من الذكور والإناث، وفي أي المجالات.

من حقنا أن نسأل، لماذا ترتفع نسب التعليم؟، في مقابل انخفاض جودته. أين الاختراعات والإبداعات العلمية، و براءات الاختراع؟

على الرغم من أهمية مراقبة سير التعليم كميا، من الأفضل مراقبة الاختراع والإبداع العلمي، لكل من الذكور والإناث، كأن نسأل ما عدد الدراسات والأبحاث التي نشرت في مجلات علمية محكمة؟ هل هناك أي إنتاج للمعرفة؟ من من الذكور، أو الإناث؟.

من المهم الإشارة للتعليم المهني والتقني، كونه يساعد على دخول سوق العمر بيسر.

الاحتلال والجدار.....

ثانيا: العمل

إن موضوع تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل يعتبر واحداً من أهداف التنمية الاقتصادية في سائر الدول النامية. ولا شك أن هناك ارتباط وثيق بين إسهام المرأة في البناء المجتمعي وتعزيز قدرتها من جانب، و بين التطور الاقتصادي والتنموي من جانب أخر.

أكدت العديد من تقارير البنك الدولي على أن المجتمعات التي تمارس التمييز على أساس النوع الاجتماعي تتكبد خسائر جسيمة على كافة الاصعدة، وأن حجم هذه الخسائر يكون اكبر بشكل خاص في الدول ذات الدخل المحدود، وأن الفئات المهمشة كالنساء و الفقراء في هذه الدول هي التي تتحمل الجزء الأكبر منها. كذلك أكدت التوصيات التي أثمرت عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين، بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون مشاركة ايجابية وفعالة للمرأة في البناء الاقتصادي. من هنا فان المؤتمرات العالمية والتقارير الدولية والدراسات المحلية والجهود المبذولة تؤدي إلى استنتاج يتمحور في **أن** العلاقة بين جانبي المعادلة من حيث التطور الاقتصادي وتمكين المرأة هي علاقة ايجابية. من هنا يجب علينا تعزيز وصول المرأة إلى وضع اقتصادي أفضل، حيث يظهر الواقع أن نسب مشاركة المرأة في سوق العمل منخفضة. يظهر ذلك من خلال الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3):

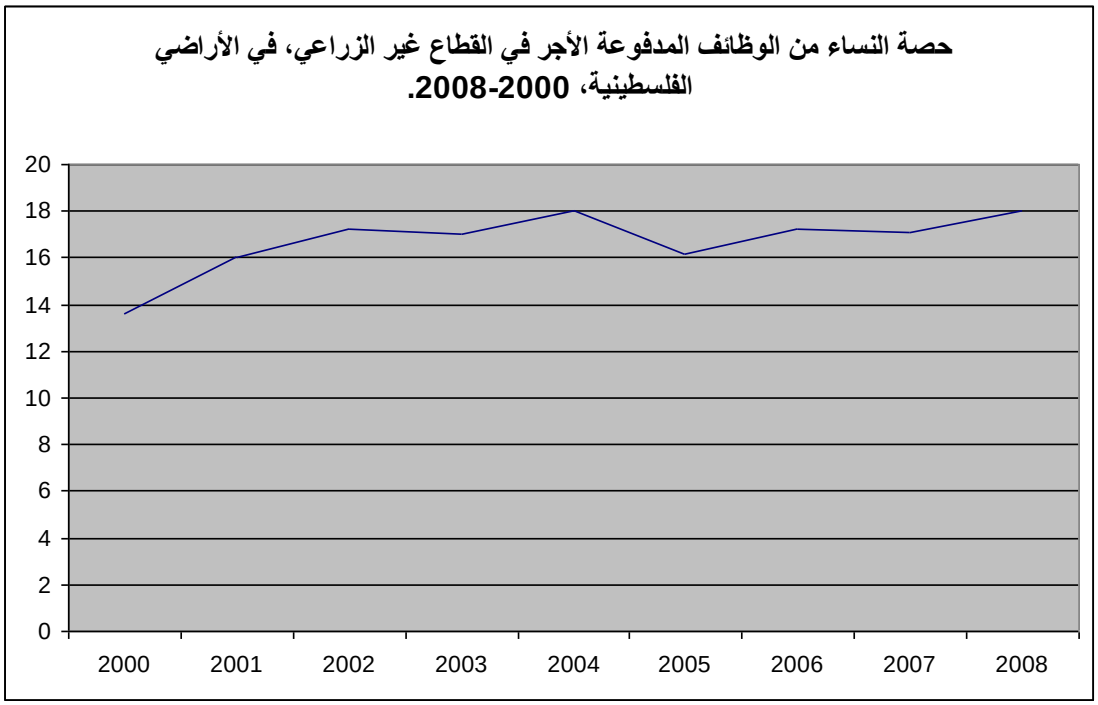

يبين الشكل أن حصة الإناث في الوظائف المدفوعة الأجر ترتفع وتنخفض، أي أنها تتذبذب، أحد الأسباب المفسرة لذلك هو الوضع السياسي غير المستقر. لكن الارتفاع من أقل من 14% عام 2000 إلى 18% عام 2008 هي نسبة جيدة، يدل على أن هناك اهتمام واضح من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الشريكة بأهمية دخول المرأة سوق العمل، هذا الاهتمام للسلطة الوطنية الفلسطينية يتضح أكثر من خلال توظيف النساء بنسب أعلى من المؤسسات الأخرى، إذ تبلغ نسبة النساء في القطاع الحكومي 29% للعام 2008. أما على صعيد الحضر والريف والمخيمات، فإنه من الواضح أن سكان الحضر من النساء هن أكثر حظا في الوظائف المدفوعة الأجر، كما يوضح الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي، حسب المنطقة، ونوع التجمع، 2000-2008.

السنة	الأراضي الفلسطينية				الضفة الغربية				قطاع غزة			
	المجموع	حضر	ريف	مخيم	المجموع	حضر	ريف	مخيم	المجموع	حضر	ريف	مخيم
2000	13.6	15.7	10.5	12.0	15.3	19.0	10.6	14.1	9.6	8.9	10.0	10.9
2001	16.0	17.8	12.5	14.9	17.4	20.4	12.4	17.5	12.3	11.6	13.7	13.5
2002	17.2	18.9	14.4	15.6	19.8	22.9	14.6	20.5	11.0	10.2	11.0	12.4
2003	17.0	17.9	16.5	14.6	20.1	22.4	16.6	20.5	10.3	9.4	12.5	11.9
2004	18.0	19.8	16.8	14.0	20.9	23.7	17.1	18.4	11.8	11.8	7.7	12.2
2005	16.2	17.4	14.9	13.9	18.0	20.2	15.0	16.8	12.2	12.0	11.3	12.7
2006	17.2	18.7	14.8	15.7	19.2	21.8	15.0	19.2	12.7	11.8	11.2	14.3
2007	17.1	18.1	15.7	15.9	19.3	21.6	15.9	19.0	12.3	11.0	11.7	14.5
2008	18.0	19.7	16.5	15.5	19.4	22.7	16.5	13.9	14.4	12.6	15.5	16.9

بشكل عام سكان الحضر من العاملات هن أكثر حظا في الوظائف المدفوعة الأجر من غيرهن من العاملات في الريف، ويوضح الجدول أكثر أن سكان الحضر في الضفة الغربية هن أكثر وصولا للوظائف المدفوعة الأجر من النساء الحضر في قطاع غزة. كما يبين الجدول أن سكان الريف من النساء هن أقل وصولا من غيرهن من سكان المخيمات، وكذلك قطاع غزة، إن أحد الأسباب المفسرة لذلك، هو اعتماد أهل الريف على الزراعة أكثر، وهذا المؤشر لا يقيس العاملات في القطاع الزراعي.

التعليق:

إن الإشارة للنساء العاملات في القطاع غير الزراعي المدفوع الأجر، له أهمية كبيرة، كما أن الإشارة للنساء العاملات في القطاع الزراعي له أهمية أكبر.

نسبة النساء في قيادة المؤسسات الاقتصادية، أو المشرعون في المنشآت الاقتصادية هي منخفضة، من المهم أخذها بعين الاعتبار عند تمكين اقتصادي حقيقي.

تطبيق قانون العمل له أهمية كبيرة في الحماية للنساء خاصة، كونهن الأضعف من منظور ثقافي.

على الرغم من انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، إلى أنها تشارك بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: صنع القرار

إن تحقيق التنمية والتنمية المستدامة عنوان تحدي الشعوب التي ترسخ تحت الاحتلال، لا وبل كل الدول النامية ، وهي بحاجة لتضافر كافة الجهود في سبيل تحقيق ذلك، ومما لا شك فيه، أن النساء تشارك الرجل في كافة نواحي الحياة، بينما يتحكم الرجل في اتخاذ القرار، من هنا تدني مشاركة المراة عمليه اتخاذ القرار سيؤدي إلى إعاقة تحقيق التنمية على الصعيدين المحلي والوطني، بل على مستوى الأسرة.

الدور الذي قامت به المرأة الفلسطينية على الصعيد الوطني، والمشاركة في الحياة السياسية العامة دور كبير، حيث كان له عظيم الأثر على الصمود الفلسطيني في وجه التحديات التي واجهها ويواجهها.

من هنا كان لا بد من مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وعدم تهميشها، أو اعتبارها تابع للرجل، لكن الواقع يظهر تدني نسبة تواجد النساء في مواقع صنع القرار، كما يبين الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4):

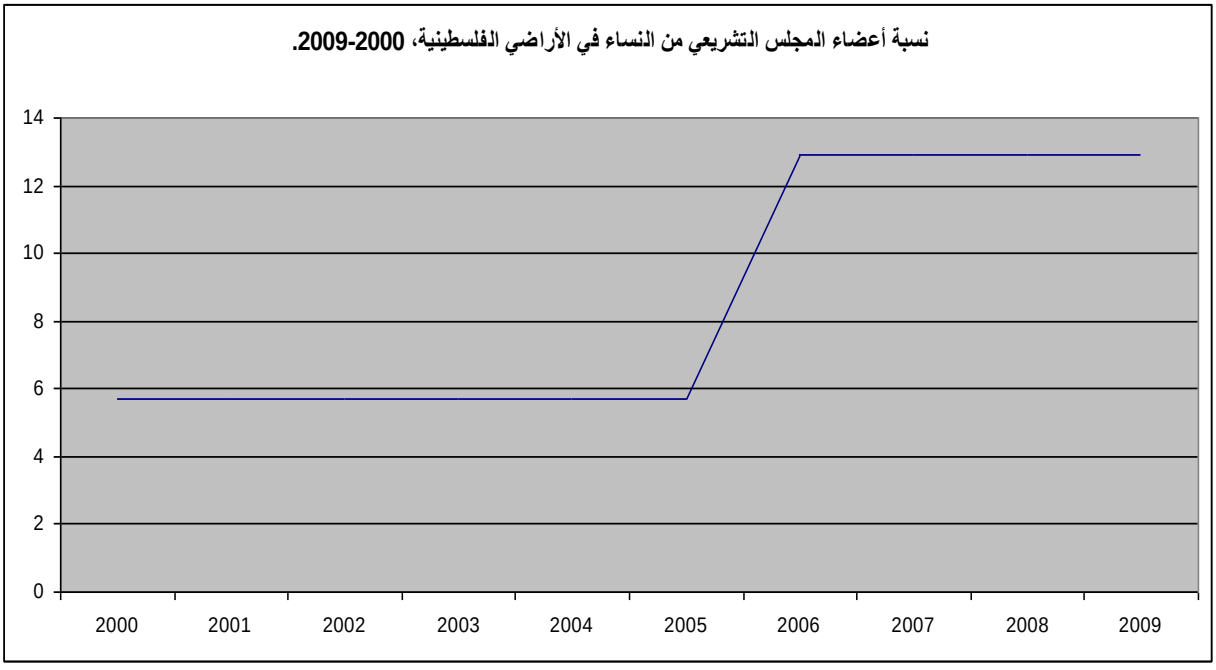

يظهر الشكل أن نسبة النساء في المجلس التشريعي ارتفعت من 5.7% عام 2000، إلى 12.9% عام 2009، هذا الارتفاع يعود بالأساس إلى الكوتا التي ضمنت مشاركة امرأة على الأقل في الثلاث الأسماء الأولى، وامرأة واحدة على الأقل في الأربعة الأسماء التي تليها، وامرأة واحدة على الأقل في أول خمس أسماء تالية، وهالما جرا. في حين كان الفضل في فوز النساء للنظام النسبي الذي يعتمد على القوائم، إذ لم تفز أي امرأة على نظام الدوائر.

التعليق:

من المهم الإشارة إلى نسب القاضيات، والمؤشرات الأخرى في الحياة العامة، كالنساء في النقابات، والطبيبات، والصحفيات.

الموروث الثقافي و الاجتماعي السائد.

نحو التحليل: التحليل البندولي[8]

تقوم فكرة هذا التحليل على أن التمكين الاقتصادي في الوسط، يقوم التمكين الاجتماعي باختراقه بقوة، في حال كان التمكين الاجتماعي قوي، وبدوره التمكين الاقتصادي، يضرب بالتمكين السياسي للأعلى. ومن الممكن أن تكون العملية بالعكس، فإذا كان التمكين السياسي قوي فإنه يضرب بالتمكين الاقتصادي بقوة، الذي بدوره يرفع التمكين الاجتماعي.

في واقع المرأة الفلسطينية، هناك ضعف في التمكين السياسي، فإننا نضرب بالتمكين الاجتماعي، واختراق التمكين الاقتصادي للوصول للتمكين السياسي.

[8] فكرة أمين عاصي، مدير دائرة الدراسات والسياسات، وزارة شؤون المرأة- فلسطين المحتلة.

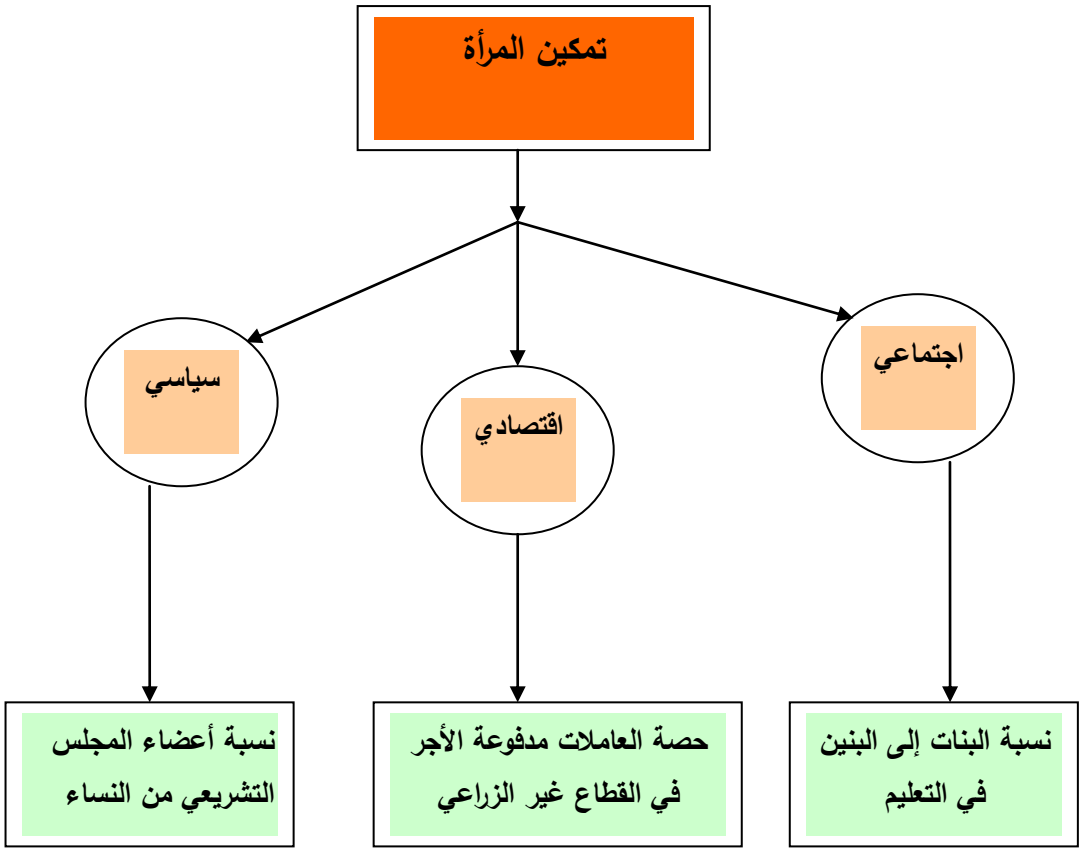

اشرنا، في وصف الواقع إلى انخفاض مشاركة المرأة في الوظائف المدفوعة الأجر، وكذلك في صنع القرار، كما أشرنا إلى التقدم الملحوظ في سير التحاق البنات في التعليم مقارنة مع الذكور.

لكن لماذا لم يضرب التعليم بقوة سوق العمل ويدخل فيه، وصولا للتمكين السياسي؟

في البداية لا بد من الإشارة، أن التعليم هو جزء أساسي، ليس كل في التمكين الاجتماعي، وبالتالي الاعتماد على التعليم فقط في التمكين الاجتماعي للضرب بقوة في التمكين الاقتصادي، والوصول من خلاله للتمكين السياسي سيكون ضعيف جدا، وربما لا يمكن مواجهة التمكين الاقتصادي على الإطلاق، وإذا كان الاقتصاد أقوى من التمكين الاجتماعي للمرأة، ولا يرغب في استقبالها من الممكن أن يدمر التمكين الاجتماعي، لذلك لا بد أن تكون الخطوات محسوبة جيداً، إذ أن التعليم جزء أساسي، والصحة كذلك، والزواج المبكر، والثقافة التقليدية العامة، كل هذه العوامل يجب أخذها بعين الاعتبار، حتى اختراق سوق العمل.

إن البحث في أسباب عدم تمكن التمكين الاجتماعي بالضرب بقوة في التمكين الاقتصادي، يعود بالأساس لعدة عوامل، أهمها:

1. على الرغم من التقدم الملحوظ على صعيد مؤشرات التمكين الاجتماعي، إلا أنه لم يصل لمرحلة الضرب بقوة في التمكين الاقتصادي، وهذا بالأساس يعود إلى الثقافة الذكورية

التي تحد من نوعية التمكين الاجتماعي، كحصول النساء على شهادة الدراسات العليا من أوروبا، أو أمريكا أو دول متقدمة علمية أخرى.

2. إن بعض النساء عند تعليمها في تخصصات حديثة كالهندسة مثلا، فإنها تبحث عن وظائف تقليدية مثل سلك التعليم، بهدف أن تصل المنزل قبل زوجها لإعداد الطعام أو ما شابه.
3. إن التفكير الدائم من قبل المرأة بإعمال المنزل، وتربية الأولاد يشغلها أحيانا في دخول من المنافسة للقيادة في سوق العمل.
4. إن اعتماد المرأة على الرجل كمعيل رئيسي للأسرة، يفقدها بعض التحدي لدخول منافسة سوق العمل.
5. إن العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، يشكل عبئاً سلبيا مروعا في ممارسة الحياة اليومية، له انعكاس كبير على التمكين الاجتماعي.

كيف نعمل على تقوية البناء الاجتماعي الذي يساهم في اختراق سوق العمل، وصنع القرار. حتى نعمل على تحقيق الهدف الثالث في 2015؟

نقاط القوة	المعيقات والصعوبات
وجود وزارة شؤون المرأة. وحدات النوع الاجتماعي. طاقم مؤهل قادر على العمل في مجال المرأة. الإيمان بأهمية العدالة والمساواة.	الثقافة التقليدية حول مشاركة المرأة في بعض المهن، وصنع القرار. العنف ضد المرأة. الوضع السياسي المتذبذب. اعتداءات الاحتلال على القدس والمدن الأخرى. التهديد المستمر من الحكومة الإسرائيلية بشن حرب مدمرة.
الفرص	
إرادة سياسية قوية. توقيع الرئيس على اتفاقية سيداو. قرارات مجلس الوزراء بخصوص الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي. قرارات مجلس الوزراء بخصوص التخطيط من منظور اجتماعي. شراكة قوية مع المؤسسات النسوية والمنظمات الدولية.	

إن استغلالنا لنقاط القوة وللفرص الموجودة في المجتمع، نستطيع التغلب على المعيقات، من خلال سن القوانين التي تحد من العنف ضد المرأة مثلاً، أو القيام بحملات توعية بأهمية مشاركة المرأة في سوق العمل، وصنع القرار. أو وضع سياسة منظمة للإقراض للمشاريع الصغيرة خاص بالنساء.

التوصيات:

1. إن وجود هدف خاص بالنوع الاجتماعي ضمن أهداف التنمية الألفية هو جيد، لكن يجدر الانتباه إلى أن النوع الاجتماعي ليس قطاعا اقتصاديا، أو نشاطا سياسياً، وإنما هو عملية تنموية متكاملة لكل من الرجل والمرأة، وبالتالي النظر لكل أهداف الألفية من منظور نوع اجتماعي.
2. دراسة الأنظمة الانتخابية، واختيار النظام الانتخابي الأنسب، الذي يساعد في وصول المرأة للمجلس التشريعي والمجالس المحلية.
3. إعداد ورش عمل لتبيان أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار، وأهميه انتخابها، وأهمية الثقة بها كقائدة.
4. مراجعة تجارب بعض الدول الناجحة التي ساهمت سياستها في تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار.
5. محاربة العنف ضد المرأة أصبحت ضرورة ملحة للنهوض بالمرأة.
6. توحيد الجهود بين المؤسسات الحكومية والأهلية، لوضع السياسات الخاصة برفع نسبة النساء في التعليم المهني والتقني.

قائمة المصادر والمراجع

1. اغبيكان، د.فارسين: التعليم والثقافة والتنمية البشرية، يوم دراسي حول السكان و التنمية، وزارة التخطيط، 25 نيسان 2006.
2. أبو عواد، نداء: التعليم والنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية من 1994–1999، معهد دراسات المرأة، ط1 2003.
3. عاصي، أمين: آلية التحليل البندولي (غير منشور)، وزارة شؤون المرأة، فلسطين، 2010
4. www.ahewar.org/debat/show.art
5. isegs.com/forum/showthread
6. www.amanjordan.org/a/